موقف العقيدة الإسلامية من التعامل مع المؤسسات المالية غير الشرعية

(صندوق النقد الدولي أنموذجاً)

.....

أ.م.د. عثمان أحمد إبراهيم

جامعة الفلوجة – كلية العلوم الإسلامية – قسم الشريعة

الملخص

يعد الاقتصاد اليوم من اكبر مصادر القوة التي ترتكز اليها الدولة ، ولذلك كانت العقيدة الاسلامية هي الضابط الذي على اساسة يمكن ان تحدد منهجية الاقتصاد وتحدد اركانه وشروطه ، خاصة اذا علمنا ان الاقتصاد الاسلامي يختلف كاليا عن اقتصاديات الدول الغربية الكبرى والتي تتحكم بمصائر الشعوب ، من خلال تحريمه للربا جملة وتفصيلا ومنعه لكل اشكال التعامل الربوي التي تتعامل الدول بها حاليا والتي يعد صندوق النقد والبنك الدوليين شكلا من اشكال هذا التعامل الذي يسود العالم حاليا ، والذي مر بأزمات عديدة اودت باقتصاديات الكثير من البلدان التي تتعامل مع هذا الصندوق .

ومن منطلق العقيدة الاسلامية ، يعد التعامل مع صندوق النقد الدولي جريمة بحق الامة الاسلامية ومساهمة في انهيارها واذلالها لشروط هذا الصندوق الذي دجاء لخدمة مصالح الدول الكبرى ، ولذلك فحرمة التعامل معه اصبح من المسلمات شرعا ، وان الين الاسلامي يؤكد ان من يتعامل بالربا يعد محاربا لله ولرسوله وفق ما قررته الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة .

Abstract

The economy today is one of the biggest sources of power that the state is based on. Therefore, the Islamic faith was the officer on the basis that can determine the methodology of the economy and determine the elements and conditions, especially if we know that the Islamic economy is totally different from the economies of major Western countries that control the destinies of peoples By banning usury altogether and preventing all forms of riba - based transactions that countries are currently dealing with, the IMF and the World Bank are a form of this deal that prevails in the world today, which has gone through many crises that led to the economies of many countries dealing with this fund.

Based on the Islamic faith, dealing with the International Monetary Fund is a crime against the Islamic nation and contributes to its collapse and humiliation of the conditions of this fund, which came to serve the interests of major countries, and therefore the sanctity of dealing with it has become a Muslim, and that the Islamic yen confirms that dealing with usury is a warrior to God and His Messenger As decided by the verses and the hadith.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد : فإن العقيدة الإسلامية هي المرتكز الاساسي الذي يعلن فيه المسلم خضوعه لله تعالى ويلتزم بما جاءت به الشريعة الإسلامية في كل جوانب الحياة ، إذ إن العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي تبنى عليه بقية الاحكام الشرعية ومنها موضوع الاقتصاد الذي يُعد من أولويات عملها في تنظيم حياة الفرد والمجتمع وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

إن العالم اليوم تعد فيه الدولة القوية في اقتصاداً قوية في كل شيء، إذ إنها تمتلك حرية صنع قرارها وتحمي نفسها من سيطرة باقي الدول عليها في منظومة غذائها .

إن مما ابتليت به الأمم اليوم ما يسمى بصندوق النقد الدولي ، الذي يُعد أحد المؤسسات التي تعلب دوراً مهماً في اقتصاد الدول التي تتعامل معه ، بل وصل الأمر إلى تنفيذ السياسات التي يرسمها لهم مؤسسي الصندوق وكبار المستثمرين فيه .

وإن تأسيسه في نهايات الحرب العالمية الثانية لم يكن اعتباطاً ، بل كان تأسيساً لعهد جديد للدول الكبرى في التعامل مع الدول التي انهكها الغزو أو الاحتلال .

وقد اثبتت الأيام أن التمسك بالعقيدة الإسلامية ، والأخذ بمبادئها الإسلامية ومن ضمنها الأسس الاقتصادية التي بنى الإسلام عليها منظومته ، هي الكفيل في الحفاظ على الوجود من تسلط غير المسلمين عليها في المجال الاقتصادي ، وقد علمنا أن تأسيس الصندوق لم يكن من أجل الشعوب الفقيرة بقدر ما تتجسد فيه مصلحة الدول العظمى وخاصة أمريكا باعتبارها المساهم الأكبر فيه .

فقد صنعه الكبار ليتحكموا في الصغار، وأسسه الأقوياء ليسيطروا على الضعفاء، ووضع أسسه المنتصرون وأرسى قواعده الاقوياء ، ليكون سبيلاً لتمرير سياساتهم والمحافظة على امتيازاتهم، وهو شكل من أشكال الاستعمار الجديد .

وعلى هذا جاءت هذه السطور تبين موقف العقيدة الإسلامية من صندوق النقد الدولي كونه من المؤسسات المالية غير الشرعية .

وقد قسمت بحثي على ثلاثة مباحث فكان المبحث الأول : بعنوان دور العقيدة في البناء الاقتصادي والمبحث الثاني : علاقة العقيدة الإسلامية بالاقتصاد والثالث بعنوان : الاقتصاد الإسلامي والتعاملات الربوية وآثارها الاقتصادية ثم الخاتمة التي تضمنت النتائج والتوصيات ، والحمد لله .

المبحث الأول :

مدخل مفاهيمي حول العقيدة الإسلامية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول :

منهجية العقيدة الإسلامية في المنظور الاقتصادي

تشكّل العقيدة الإسلامية أساساً متكاملا للنظم الإسلامية وفي مقدمتها النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام المالي وانظمة كاملة للحياة البشرية ، وبقواعد ترسم الطريق بما ينسجم مع الفطرة الإنسانية ويضمن اشباع حاجات الفرد والمجتمع الروحية ورغباته المادية بشكل متوازن يضمن كرامته وانسانيته .

فالعقيدة الإسلامية ليست بمعزل عن الاقتصاد في نظر الإسلام ، وهي ترتبط به ايجاباً ، لأن العقيدة الإسلامية تسهم بشكل كبير في تنفيذ ما يراد تنفيذه ، وبهذا تمثل العقيدة الإسلامية عنصر القوة الرئيسي في تاريخ الحضارة الإسلامية .

فقد استطاعت العقيدة الاسلامية أن تنشئ حضارة اخلاقية وفكرية ومادية ، حققت التمكين في كل المجالات ، من خلال ارتباط المسلم بعقيدته واعادة الفاعلية إليها وترسيخ القناعة بها والعمل على اعطاءها دورها في بناء الإنسان ، و يُعد الطريق الأسلم للنهوض الحضاري ، وهي تقوم على جملة من الأسس ، تقف في مقدمتها :

١- تحقيق العبودية لله تعالى وعدم الركون لغيره تعالى ، فحرية الإنسان لن تكتمل إلاّ أن يكون عبداً لله ، ولن تتحقق عبوديته الكاملة لله إلاّ أن يتحرر من عبادة البشر بأي شكل من الأشكال "[1] .

٢ – كسر القيود عن العقل واطلاق طاقاته من خلال التدبر في الكون والحياة وجعل ذلك لأصحاب العقول قال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[٢].

٣ – توفير أسباب العيش الكريم وتوفير مستلزمات الحياة للإنسان .

٤ – الأمر بالكسب وإزالة كل المعوقات عن طريق رفاهية الإنسان وعيشه الكريم من خلال استخدام وتسخير العلوم التجريبية التي تجعل الحياة بسيطة بعيدة عن الشقاء ، يقول : (جِب)[٣] في كتابه : الاتجاهات الحديثة في الإسلام : من خلال ما قام به الباحثون الإسلاميون بملاحظاتهم الدقيقة في كل التفاصيل كان له الدور الكبير في تقدم المعرفة العلمية بشكل ملموس، وهذا بدوره قد أوجد في العصور الوسطى بأوروبا منهجاً تجريبياً تطورت من خلاله العلو المادية [٤].

٥ – خلافة الإنسان للأرض والقيام بعمارتها .

إن الأسس التي جاءت بها العقيدة الإسلامية لبناء المجتمع والدولة بناء متيناً فاعلاً ، وعلى هذه الأسس والثوابت قامت الدولة الإسلامية بربط هذه الأسس والثوابت بالعامل الاقتصادي الذي يعنى برفاهية الفرد وقوة الدولة وبناء الحضارة .

ومن أهم ما يجب أن نوضحه حول النظرية الاقتصادية الإسلامية ما يأتي :

١ – إن العقيدة في الإسلام هي محور الحياة ولا يمكن أن يتم العمل بالإسلام إلاّ وفق ما جاءت به ، ولذلك جعل الإسلام حفظ المال وحفظ النسل من مقاصد الشريعة الضرورية .

٢ – إن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه ، ليؤدي ما أراد الله وفق منهجه الرباني ، ونحن هنا نجد أن الاقتصاد الإسلامي ليس هوى نفس أو رغبة متى ما أراد المسلم أن يلتزم بها يلتزم وإلاّ فهو حر ، والأمر اكبر من ذلكم إنها مسألة عقيدة شاملة جاءت بأحكام تتطلب من كل من يؤمن بها أن يساهم في انجاحها وفق

الاستطاعة وإلاّ فغير ذلك هو هدم للدين وأسسه الربانية، وهذا يعني أنه في المنظور الاقتصادي الذي أقرته العقيدة الإسلامية يحرم :

- التعامل بالربا .
- التحايل في طرق الكسب كالغش والتطفيف .... الخ.
- الاحتكار .
- استغلال جهد الآخر .
- الاسراف بالإنفاق .
- الرشوة .

إن منظومة مساعدة الفقير أخذت حيزاً كبيراً في العقيدة الإسلامية إلى الحد الذي توعد الله تعالى أن من يكنز الأموال ولا ينفقها بشر بالعذاب الشديد فقال ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٥]، وبالتالي أصبح أفراد المجتمع مسؤولون عن أن يعم الخير الجميع ، فكانت :

فريضة الزكاة قال تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[٦]

وتصرف حسب قوله تعالى ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[٧].

والصدقات الطوعية قال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[٨]

- الكفارات .
- نظام المواريث وتفتيت الثروات .
- تشغيل الملكية الفردية وعدم كنز الأموال .

- الأوقاف : قال الله صلى الله عليه وسلم (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلاّ من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ... إذا مات الإنسانُ انقطع عنه عملهُ إلاّ من ثلاثةٍ : إلاّ من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)[٩].
- وكل هذه تصب في البناء الاقتصادي للدولة بل واصبحت من مسلمات الاعتقاد الجازم برسالة الإسلام قولاً وعملاً، أي إن العقيدة الإسلامية هي الجدار الحامي للمجتمع من أن ينهار أو يصل لحافة الهاوية نتيجة لممارسات قد تكون بعيدة عن المنظور الإسلامي .

إن تحديد هذه الأسس هو لحماية المجتمع من الانهيار أو أن يتلاعب به أصحاب الأموال والكسب الحرام ليسرقوا أموال الناس بذرائع شتى ، قال تعالى ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[١٠] ، واذ نقرر بعض سمات المجتمع الإسلامي وحرص العقيدة الإسلامية على الإنسان الذي يعيش فيه ، ينبغي علينا أن نوضح بعض تلك السمات :

- إن التباين الطبقي الهائل بين الغني والفقير يعد دليل على وجود خلل فعن سيدنا علي رضي الله عنه قوله " إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم؛ فإن جاعوا وعروا جهدوا في منع الأغنياء؛ فحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه "[١١]
- ومن الممكن أن نستفيد من رؤية سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين "[١٢] .
- أن لا يؤدي الغنى إلى الطغيان ؛ لأنه من أركان لفساد لقوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[١٣]، بل الى حد تدمير القرى التي تطغى لقوله تعالى ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾[١٤].
- ولن تستطيع الأمة الإسلامية أن تصل للمستويات العالية من الاكتفاء الذاتي المادي وتفيض على من حولها إلاّ إذا اعتقدت اعتقاداً صحيح أن المسألة متعلقة بحق الله وأن الالتزام بالعقيدة الإسلامية وبكل ما جاء فيها

من الحلال والحرام والمكروه والمندوب والمباح هو أساس بناء المجتمع ، وأن المجتمع يبنى على المسؤولية والروح الجماعية .

- المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الخطاب الإسلامي في مفهوم الاقتصاد منعا للصراع الطبقي ، فالسلوك مظهر من مظاهر الإيمان ، لذلك فالسلوك الاقتصادي هو انعكاس وترجمة حقيقية لما يعتقده الفرد ويؤمن به

أن فلسفة المسئولية الاجتماعية للفكر الاقتصادي الإسلامي تنطلق من المفاهيم والقيم والقواعد الكلية ، ومنها:

١ – إن الله تعالى هو المالك الأصلي للمال﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[١٥].

٢ – إن الإنسان مستخلف وأن للجماعة بالتالي حق الانتفاع بمصادر الثروة الرئيسية ، قال صلى الله عليه وسلم (الناس شركاء في ثلاث الماء و الكلأ والنار)[١٦]

٣ – اعطاء الحرية للملكية الخاصة وعدم محاربتها .

- المحافظة على أموال اليتامى والسفهاء وإدارتها وتنميتها بشكل جيد لعد قدرتهم على ذلك لقوله تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾[١٧]، ولكن إذا كانوا يحسنون التصرف بالمال .

- فتدفع إليهم أموالهم لقوله تعالى ﴿ وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[١٨]، ووجه الدلالة في هذه الآية الأولى ، هو أن الإسلام يلزم ولي الأمر ، أن يمنع السفيه من التصرف أو استثمار ماله ، ومن التفسيرات الدقيقة لهذه الآية ، ما نقل عن القرطبي[١٩] من

أن مصطلح الضعيف مراد به الصغير ، أما مصطلح السفيه الوارد في هذه الآية فمراد به الكبير الذي لا يحسن التصرف "[٢٠].

- لقد انزل الله تعالى الشريعة الإسلامية كاملة ، وهي تحتوي الأسس العامة لكل ما يحتاج إليه بني البشر ، فهي ليست اقتصاد بقدر ما هي اعطت أنموذجاً للعمل والانتاج وتوزيع الثروات واستغلال الموارد .

- احياء مفهوم الاستثمار واحياء الأرض البوار .

- إن التكافل الاجتماعي لن يأخذ صورته الواضحة والتامة إلاّ بعد أن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي المرتبط بالعقيدة الإسلامية هو محور العمل والانتاج والاستهلاك الذي يرتكز عليه المجتمع .

المطلب الثاني :

الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي

يُعد الإيمان بالله من أهم قوائم الاقتصاد الإسلامي ، فالله هو الخالق لكل شيء وهم المنعم الحقيقي والمالك للأموال كلها وما الإنسان إلاّ مستخلف فيه .

إذ إن الايمان بالله تعالى يُعدّ هو الحقيقة الكبرى وأصل الوجود الإنساني ، وهو بالوقت نفسه قانون عمل للحياة الإنسانية بجوانبها المختلفة ومن ذلك الجانب الاقتصادي ، وانعكاس الإيمان له مردود بحياة الإنسان وعمله اليومي الذي سيكلل بالنجاح والتوفيق من الله تعالى لقوله﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾[٢١]، وبالوقت نفسه إن الإعراض عن المنهج الإيماني سيؤدي بالإنسان إلى الشقاء والبؤس في الحياة الدنيا لقوله تعالى ﴿ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴾[٢٢]، وبهذا يتبين لنا أن العيش تحت ظل الإيمان الصحيح بالله عقيدة وسلوك هو الأمان الحقيقي والعيش الرغيد في ظل شريعة الله التي ارتضاها لنا .

من هنا يتبين لنا الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الإسلاميّ والعقيدة الإسلامية ، فيكون النظام اقتصادي مرتبط بالعقيدة الإسلامية كما يرتبط أيضاً بنظام الاخلاق الإسلامية ، والأصل فيه توفير احتياجات الناس من خلال استخدام الموارد المتاحة ويلتزم بما يمليه النظام الاقتصادي من تعليمات[٢٣].

كما يعرف الاقتصاد الإسلاميّ أنّه " مجموعة القواعد المرتكزة أصول العقيدة الإسلاميّة ، ومصادرها الأساسية من القرآن الكريم والسنة النبويّة والاجتهاد ، ضمن البيئة الاجتماعية لإتمام العملية الاقتصادية[٢٤] .

تُعد أهم قاعدة من قواعد الاقتصاد الإسلامي أنه نظام غير ربوي لما نصت عليه الآيات القرآنيّة التي أشارت إلى ذلك لقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ

بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٢٥].

١ – خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

يتميّز النظام الاقتصادي الإسلامي عن باقي الأنظمة بمجموعة من الخصائص ومن أهمّها:

١ – لا يشبه الاقتصاد الإسلاميّ أنواع الأنظمة الاقتصاديّة الأخرى.

٢ – يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي المعتمد علة المصادر النصية والاجتهادية في التشريعات والقوانين على العقيدة الإسلامية في التشريعات والقوانين والمبادئ الخاصة به ، والعقيدة هي الأساس والحافظ للنظام الاقتصادي والانظمة الأخرى في الإسلام .

٣ – يرتبط النظام الاقتصادي الإسلامي بالقيم الأخلاقية العليا ويحافظ عليها مع مراعاته وتحري الحلال في كل ما يتطلبه السلوك الاقتصادي .

٤ – الاقتصاد الإسلامي واقعي في تفاصيله يراعي الحالات الخاصة بالفرد والمجتمع من الناحية الاجتماعية ويعتمد على البيانات والجداول في تشخيص الخلل ووضع الحلول بعيداً عن الخيالات والتنظيرات المستقبلية كما في بعض الانظمة الاقتصادية الأخرى .

٥ – اقتصاد شمولي اخذ شموليته من الإسلام من الناحية المالية والاجتماعية والاخلاقية مع الاهتمام بالإنسان وتحقيق مستويات مادية لائقة به مع توفير ضروريات الحياة التي لا يستغني عنها كل انسان من المطعم والمسكن والرعاية بكل اشكالها[٢٦] .

٢ – المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي

- تحريم الربا: الربا محرم في الإسلام لقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ تحريم الاحتكار: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يحتكر إلاّ خاطئ)[٢٧]، وقال عنه ابن الأثير[٢٨] " إنه الشراء والحبس حتى يقلّ فيغلو سعره، وأنّ أصله من الجمع والإمساك"[٢٩]
- تحريم المتاجرة بالقروض ، أي بيع وشراء الأموال.
- تحريم بيع ما لا تمتلك من الأموال .
- تحريم بيع الغرر، هو بيع غير المعلوم، مثل بيع السمك في الماء والطير في الهواء[٣٠].
- تحريم العمل والارباح في ما حرم الله ، كالخمور والقمار فهي لا تُعد من الأموال .
- تحريم بيع العينة[٣١] ، قال رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم: " اِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَاَخَذْتُمْ اَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ ذُلاً لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا اِلَى دِينِكُمْ "[٣٢] .

٣ – حرمة التعامل الربوي

إن استقرار العقيدة الإسلامية في النفس يستوجب البعد عن الربا بكل أشكاله خاصة إذا علمنا أنه من الكبائر، وذلك لآثاره المدمرة على الفرد والمجتمع ، وسنورد هنا مجموعة من الآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة ، لتشكل كتلة صلبة وواضحة ضد التعامل الربوي وأن الاصرار عليه يعني الحرب العلنية على الله والرسول ، وليس الغاية من ذلك ان يتحول الموضوع فقهياً ، ولن ادخل في تفاصيل الفقه ؛ لأن هذا ليس مقصدنا من البحث .

يقول تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴾[٣٣].

ويقول تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٣٤] .

ومن الأحاديث الشريفة :

١ – حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اجتنبوا السبع الموبقات). قالوا يا رسول الله، وما هن؟ قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات)[٣٥] .

٢ – حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا، ومؤكله، وشاهديه، وكاتبه)[٣٦] .

٣ – حديث عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (درهم من ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية)[٣٧] .

٤ – من حديث جابر بلفظ: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: (هم سواء)[٣٨] .

وبهذا يستدل من الأحاديث الشريفة ما يلي :

١ – النهي عن التعامل بالربا بكل أشكاله وأنواعه .

٢ – الربا من كبائر الذنوب.

٣ – الربا من الموبقات أي المهلكات.

٤ – لعن أكل الربا وموكله وكل من ساعد وشهد وكتب .

٥ - إن أكل الربا يُعدّ أكبر من معصية الزنا بأضعاف مضاعفة .

إن حكمة تحريم الربا تشمل الجانب الاقتصادي، والأخلاقي، والاجتماعي، وتفصيل ذلك ملخصاً فيما جاء في تفسير الفخر الرازي وهي كما يلي: "

١ - إن الربا يعني أخذ مال الإنسان من دون مقابل ، والزيادة على أصل المال هو تعدي على حقوق الإنسان الذي يكدح من أجل جمعه وتنميته ، كما جاء في الحديث (كُلُّ الْمُسْلِمِ علَى الْمُسْلِمِ حَرامٌ، دَمُهُ، ومالُهُ، وعِرْضُهُ)[٣٩] ، وبهذا يُعدّ أخذ المال من غير عوض هو من الأمور التي حرمها الإسلام .

٢ - أن المرابي لا يعمل من أجل أن يكسب في الصناعة أو التجارة ، أو [ن يعاني مشقة العمل ومن المعلوم أن مصالح العالَم لا تنتظم إلاّ بالتجارات، والحرف، والصناعات، والعمارات، وهذا هو الجانب الاقتصادي.

٣ – إن التعامل بالربا يؤدي إلى انقطاع سبيل الخير والرحمة ، كما أنه يستغل المحتاج وحاجته من خلال مضاعفة القرض وهذا هو الجانب الاخلاقي .

٤ – إن الربا يؤدي إلى نشوء طبقة مترفة تعيش على حساب طبقات أخرى وتستغل حاجتها، ويزرع البغضاء والاحقاد بين أفراد المجتمع الذي يُعدّ الغني فيه جزءاً منه ، مما قد يؤدي إلى ثورة تدمر المجتمع وتساعد على نشر الأفكار الهدامة والإخلال بالأمن العام "[٤٠] .

المبحث الثاني :

موقف العقيدة الإسلامية من المؤسسات المالية غير الشرعية

جاء الإسلام كمنهج رباني يلبي احتياجات البشرية من أجل حياة كريمة للفرد والمجتمع وفق أحكامه الخاصة به ، وقد ذكرنا في المبحث السابق منهجية العقيدة الإسلامية من المنظور الاقتصادي والأسس التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي الإسلامي .

إن الاسلام كمنظومة شاملة متكاملة يتعامل مع كل جوانب الحياة ، فيقول الشيخ يوسف القرضاوي أن النظام الإسلامي لا يفصل بين السياسة والاخلاق والاقتصاد ، كما إنه لم يفصل بين العلم والأخلاق، أو بين الأخلاق والسياسة ، فالأخلاق هي أسس الحياة الإسلامية ،وإن الإسلام نفسه هو رسالة أخلاقية ، وهذا الاتحاد بين الاقتصاد والأخلاق يتجلى في كل الاشكال الاقتصادية[٤١] .

وسنحاول أن نبين أهم المؤسسات المالية وموقف العقيدة الإسلامية منها :

المطلب الأول :

المؤسسات المالية غير الشرعية وموقف العقيدة الإسلامية منها :

أولاً – صندوق النقد الدولي

تعريف الصندوق

يمكن **تعريف صندوق النقد** الدولي بأنه : " مؤسسة مالية دولية انشأت من ممثلي ٤٤ دولة، اجتمعوا في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤، تختص بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها ، وبذلك تعمل على استقرار أسعار الصرف، وتفرض في المقابل على الدول المقترضة أن تلتزم بالخطوات التي يمليها الصندوق لتحسين وضع ميزان مدفوعاتها "[٤٢] .

نشأة الصندوق :

إن الحديث عن نشأة صندوق النقد الدولي يلزمه الرجوع إلى عام ١٩٤٤ أي إلى العام الذي اجتمعت فيه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في بلدة بريتون وودز في أميركا، ظهر صندوق النقد الدولي بصورة عملية في كانون الأول ١٩٤٥ ، ووقع على ميثاقه ٢٩ دولة في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في تموز ١٩٤٤، وبدأ الصندوق بالعمل في الأول من آذار ١٩٤٧، ويبلغ عدد أعضائه ١٨٩ دولة[٤٣].

وخُصِّصَ المؤتمر لمناقشة قضايا النقد والمال في عالم ما بعد الحرب، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في النظام العالمي الوليد ، وقام المؤتمرون بتثبيت سعر الدولار فيه مقابل الذهب (٣٥ دولاراً لكل أونصة)، وتم ربط العملات بالدولار ، ولتحقيق أهداف المؤتمر انبثقت عنه مؤسستان دوليتان، وهما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي .

وللحصول على عضوية في صندوق النقد الدولي كان يتطلب أن تكشف الدولة حساباتها ليتم التعرف على امكانياتها ، ثم يتطلب منها أن تضع في الصندوق كمية من الذهب وقدراً من المال ليصبح من حقها أن تأخذ كمية من الأموال بمقدار ودائعها على أن تدفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلفها[٤٤].

ومع تأسيس صندوق النقد تم تأسيس البنك الدولي والفرق بينهما " بين البنك الدولي وبين صندوق النقد الدولي هو أن هذا الأخير يقدم قروضاً قصيرة الأجل أما البنك الدولي يقدم قروضاً طويلة الأجل "[٤٥] .

وللولايات المتحدة الحصة الأكبر في الصندوق نحو ١٧٪، بينما حصص الدول الغربية كلها ٤٥٪ من قوة التصويت ، وبذلك تعد حصة الولايات المتحدة الأمريكية كبيرة ، وهذا يمنحها امكانية توجيه قرارات الصندوق وسياساته بالطريقة التي ترغب .

وظائف صندوق النقد الدولي :

١- تثبيت أسعار صرف العملات لكل دولة منتمية إلى الصندوق وإعلان سعر صرف عملتها المحلية.

٢- منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء : وهذه هي نقطة القوة التي ينطلق منها الصندوق في الهيمنة على الأوضاع المالية للدول الفقيرة.

أهداف صندوق النقد الدولي

١- تشجيع التعاون بين الدول في المجالات المالية ، وزيادة الثقة بين اعضاء الصندوق .

٢- استقرار أسعار صرف العملات بين الدول الاعضاء.

٣- زيادة النمو بين الاعضاء في التجارة الخارجية .

٤- إن تسمح الدولة المقترضة لأعضاء الصندوق أن تستفيد مواردها بضمانات تكفي وبصورة مؤقتة [٤٦].

شروط صندوق النقد لإقراض الدول المحتاجة

تتلخص الشروط التي يطلبها الصندوق الدولي من كل دولة تريد الاقتراض إلى :

١- قيام الدولة الطالبة للقرض بتخفيض سعر عملتها.

٢- إلغاء الحماية الكمركية للمنتوجات المحلية بكل أشكالها من أجل فسح المجال للمنافسة الدولية للبضائع الاجنبية.

٣- حرية دخول الأموال الاجنبية من أجل نقل التكنلوجيا وتمويل الاستثمارات إلى الدول الفقيرة[٤٧] .

٤- إلغاء الدعم عن جميع أسعار السلع الغذائية والمواد الضرورية لأن سياسة الدعم على حد زعم الصندوق لا تساعد تنمية الانتاج المحلي من تلك السلع.

٥- اتباع سياسة التقشف في النفقات الحكومية مثل التعليم والمؤسسات الطبية والبُنى الأساسية.

٦- تجميد الأجور والحد من العمالة الحكومية .

٧- رفع الرقابة على الأسعار.

٨- خصخصة المشاريع الحكومية واملاك الدولة[٤٨].

إن كل شرط من هذه الشروط يُعدّ تدميراً للطبقة العاملة التي ستتقلص أجورها أو يتم الاستغناء عنها من العمل ، إضافة إلى انعدام الخدمات الصحية وانهيار التعليم .

وقد يطلب صندوق النقد تطبيق بعض هذه الإجراءات أو كلها حينما تمد إليه بعض الدول المحتاجة يدها ، ومن أغرب الشروط التي وضعها الدائنون الشرط الذي وضعه البنك الدولي عند طلب الأردن لقرض لتمويل بناء سد على نهر الأردن، إذ اشترط أن توافق اسرائيل على بناء السد وان تتعهد بأن لا تقوم بتدميره ، وهذا ما لم توافق عليه الأردن ولم يتم تنفيذ القرض[٤٩].

ثانياً : البنك الدولي

مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة ، وتأسس في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة في يوليو/ تموز ١٩٤٤[٥٠] .

مهام البنك الدولي

١- تعمير البلدان النامية نتيجة الحروب التي مرت بها مع استثمار ثرواتها الوطنية ، على أن تكون القروض لمشاريع التنمية والاعمار .

٢- تحسين المرافق الأساسية كمنشآت توليد الطاقة و الري والطرق والسكك الحديدية والخدمات الزراعية وغير ذلك من المشروعات .

٣- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات و تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات"[٥١].

ولكن في الحقيقة لا يختلف الصندوق عن سياسة البنك سوي بنوعية القروض و الفترة الزمنية لاستيفائها والمشاريع المعول عليها .

ومن هنا يتبين لنا أن أهداف الصندوق الدولي والبنك الدولي لا يمكن أن تتوافق مع العقيدة الإسلامية للأسباب التالية :

١ . التعامل الربوي الواضح وهو أحد شروط الاقراض التي يتبناها الصندوق ، إضافة إلى مضاعفة نسب الارباح أو الفوائد على الدول التي تعجز عن السداد ، وهذا الأمر الأدهى .

ولذلك نجد القران الكريم قد أراد من المؤمنين التقوى التي يجب أن تتقاطع نهائياً مع التعامل بالربا بل لا يتحقق الإيمان إلاّ بتركه نهائياً فقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[٥٢].

٢ . أن تفتح الدول المستقرضة حدودها للبضائع الاجنبية ، بكل أشكالها وبذلك تنتهي الصناعة الوطنية في خطة واضحة لعدم قدرتها على منافسة المنتوج الأجنبي .

٣ . إلغاء الدعم عن السلع الغذائية الأساسية والتي يعتد عليها المواطن في قوته اليومي ، مع عدم قدرة البلد على انتاجها ، وهذا سيجعل البلد رهين السياسات التي ستمليها عليه الدول الكبرى التي انشئت الصندوق .

٤ . إن خصخصة المشاريع الكبرى تعني أن رؤوس الأموال سوف تتركز بيد فئة قليلة ، مما يزيد من نسبة الفقر وتدني الخدمات الاجتماعية .

٥ . أن لا تتدخل الدولة عند ارتفاع الاسعار ، وهذا أمر خطر جداً ، خاصة وأن نسبة الفقر والبطالة في تزايد ، وأن الدولة بدل أن توجد الحلول للحد من ذلك، سوف لن يسمح لها بذلك وفق شروط الصندوق .

إضافة إلى مردودات سلبية أخرى يمكن أن نجدها من ضمن شروط القروض من صندوق النقد الدولي .

المطلب الثاني :

دور الصندوق في أزمة الدول العربية والإسلامية

اتخذ صندوق النقد الدولي مجموعة من الاجراءات في البلدان العربية التي طلبت مساعدته ، وسأكتفي ببعض النماذج من الدول العربية التي تعاملت مع الصندوق ، منها ما حصل في السودان أيام النميري هو خير دليل، وما حصل في تونس أيام بورقيبة وما حصل في الجزائر وما حصل في الأردن للدينار الأردني، وما حصل في لبنان للعملة اللبنانية، وما هو حاصل في مصر حاليا وهي اكبر دليل على سياسة الصندوق التي قد تؤدي الى انهيار تام إذا رضخت الحكومة لكل شروط والتي منها:-

١- إلغاء الدعم عن السلع والخدمات بشكل كلي.

٢- توحيد سعر الصرف.

٣- تجميد المرتبات لمدة ٥ سنوات وتجميد تعيين الخريجين .

٤- وقف إقامة أية مشروعات إنتاجية جديدة.

علما بأن وصفات الصندوق ثابتة لكل من يتعامل معه وبالنتيجة ستكون النتائج نفسها من هذه التعاملات بغض النظر عن تلك الدولة ، ومثال ذلك عن الحكومة المصرية :

" فإن ما يدفعه مجمل المصريين من جميع أنواع الضرائب (وهو المصدر الرئيسي لتمويل الدولة) لا يكفى الوفاء بمستحقات الدين العام من فوائد وأقساط ؛ مع عجز أولى بقطاع الموازنة ارتفع من ١,٨٪ في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ "(٥٣).

وفي المغرب العربي كانت " النقابات العمالية قد اعلنت في العام ١٩٨١ اضراباً عاماً ؛ لأن الصندوق كان قد ربط منح قرض قيمته ١,٢ مليار دولار على أن تلتزم الحكومة المغربية بإلغاء الانفاق الحكومي الخاص بدعم

اسعار المواد الغذائية الاساسية ، وفي هذا الاضراب تمرد الاف الشباب من سكان الأحياء الفقيرة المحيطة بالدار البيضاء ، وكانت الشرطة قد قتلت أكثر من ٦٠٠ منهم [٥٤].

يعتمد الصندوق وصفة ثابتة موحّدة لا تتغير يقوم بفرضها على جميع الدول رغم الاختلافات في ما بينها نستطيع ان نطلق عليها اسم (وصفة الإفقار الثابتة) .

وعندما تصل الحكومة إلى أزمة اقتصادية حادّة وتعلن حالة الإفلاس، مع عدم قدرتها على سدّ العجز في الموازنة اعتماداً على الإيرادات المحلية ضمن المدى المنظور، تُقرر عدد من الحكومات اللجوء إلى الاستدانة من الصندوق الدولي كحلّ لمشكلاتها، فيقوم الصندوق بمنح القروض بالفوائد لحكومات الدول المحتاجة ، على ان تسدّ الدَيْن خلال سنوات معدودة .

ولكن الصندوق يشترط بدايةً أن تخضع الحكومات لتوصياته وشروطه التي يضعها فريق الخبراء عنده ، من أجل استمرار منح القروض، وتسهيل تسديدها .

إذ إن الصندوق يعتمد وصفة ثابته يقوم بفرضها على جميع الدول بدون تغيير، ، بالرغم من الاختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومن هذه الدول التي وقعت ضحية لصندوق النقد الدولي هي الأردن :

خلال العقدين الماضيين ، تعامل الأردن مع صندوق النقد الدولي بهدف إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي عبر برامج للتسهيل امتدت خلال الفترة بين عامَي ١٩٨٩ و٢٠٠٤، وبرنامج الاستعداد الائتماني ٢٠١٢-٢٠١٥ وآخرها برنامج التسهيل الائتماني ٢٠١٦-٢٠١٩.

حقيقة لم تحقق أهداف برامج سياسات الصندوق وقروضه للحكومة الأردنية زيادة معدلات النمو وتخفيض التضخم ، بل زادت الامور سواءً والاقتصاد تدهوراً إلى حد خروج الناس إلى الشارع تنديداً بتدهور الأوضاع المعيشية.

ومن الشروط التي فرضها صندوق النقد على الحكومة الأردنية أن تضاعف أسعار الخبز والوقود ٥ مرات، كما رفعت اسعار الكهرباء بنسبة ٥٥ بالمئة وفرضت ضريبة بنسبة ١٠ بالمئة على سلع الخضراوات والألبان كما ادخلت شرائح جديدة في الضرائب لم تكن موجودة سابقاً .

وحسب الإحصاءات العالمية ، في عام ٢٠١٧ بلغ معدل النمو ٢ بالمئة وأصبح معدل الدين العام ما يقارب ٩٤ بالمئة من مجموع الانتاج الكلي ، بل إن نسبة الفقر أصبحت مرتفعة وبلغت ٢٠ بالمئة وبين صفوف الشباب ٢٥ بالمئة [٥٥] .

ونلاحظ هنا أن شروط صندوق النقد هي نفسها في كل مكان دون مراعاة لظروف البلد وبنيته الاجتماعية وطبيعته الاقتصادية .

إن السياسات التي يتبعها صندوق النقد هي باختصار خلق المديونية لمن يتعامل معه ، ويدلل بيركنز على أن مديونية العالم الثالث وصلت الى ٢,٥ ترليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت ٣٧٥ مليون دولار سنوياً في عام ٢٠٠٤م ، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل عشرين ضعفاً لما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية "[٥٦].

لقد أدركت الدول أن تحكم أمريكا بسياسة الدولار وحرية طبعه هي أحد أسباب أزمة النقد العالمي ، إذ يقول بيركنز " إن حرية طبع النقد الامريكي دون أي غطاء هي التي تعطي لاستراتيجية النهب الاقتصادي قوتها ؛ لأنها تعني الاستمرار في تقديم قروض بالدولار لم يتم سدادها "[٥٧].

صندوق النقد الذي كان يطلق عليه الدكتور صبحي فندي الكبيسي استاذ الاقتصاد العراقي رحمه الله ب (صندوق النهب الدولي) ، كما أطلق عليه الشعب الارجنتيني اسم (صندوق الشيطان).

وقد ظهر فشل توصيات صندوق النقد عبر تجارب عديدة ، إذ إنّ الدول التي أخذت بتوصياته كانت تزداد مديونية بشكل دائم ولا تستطيع اقتصاداتها تحقيق التعافي، أما البلدان التي ضغطت باتجاه إعادة إجراء المفاوضات

وإعادة وضع برامج مخالفة لتوجيهات الصندوق، وتبنت برامج وطنية شاملة راعت فيها المتغيرات واخذت بالأولويات ، فإنها استطاعت الفكاك من قبضة الصندوق، وتمكنت من سداد الديون التي بذمتها للصندوق .

ومن أشهر هذه الحالات التجربة الماليزية :

مرت دول شرق أسيا بأزمة اقتصادية كبيرة ، مما جعلها تأخذ قروضاً من صندوق النقد الدولي، ولكن الرئيس الماليزي مهاتير محمد رفض أن يأخذ قرضاً أو مساعدات بالرغم من احتياج ماليزيا للأموال من الصندوق، فهو كان يعلم خطط صندوق النقد الدولي وشروطه ولذلك فإن الرئيس الماليزي مهاتير محمد بعد أن رفض الصندوق وشروطه ، واستطاع أن ينهض بماليزيا اقتصادياً ، وتعبر ازمتها المالية بعد أن عمل تماماً عكس سياسات صندوق النقد ، لتجتاز ماليزيا الأزمة بخسائر قليلة على عكس الدول المجاورة[٥٨].

وعن رأي مهاتير محمد حول مسألة الاقتراض من صندوق النقد هل هو أفضل الطرق للحل فأجاب : " رأيي معروف في هذا الأمر أن لا يتم اللجوء إلى الاقتراض وأرى أن يتم اللجوء إلى بدائل أخرى بدلا من الاقتراض خاصة إذا علمنا أن المقترض ستملى عليه شروط صندوق النقد، ولذلك فلا انصح بالاقتراض ، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليسا مؤسستين عالميتين بمعنى الكلمة، ولكنهما يخضعان لسيطرة وهيمنة عدة دول فقط، ومن ثم فإن توجههما يصب لخدمة مصالح تلك البلدان "[٥٩] .

، وقال مهاتير محمد أيضاً :" عندما تقترض المال من الصندوق ، فإن الشرط الذي سيفرضونه، هو أن يكون لهم يد في إدارة اقتصاد البلاد، ومواردها المالية "[٦٠].

وهكذا نجح مهاتير في بناء دولة ماليزيا بعيداً عن توصيات وسياسات صندوق النقد ، وتحويلها من دولة زراعية إلى دولة ذات اقتصاد متين وعملاق اقتصادي ، ينافس اقتصاد الدول الكبرى.

والمثال الآخر هي التجربة التركية : وهي تجربة اعتمدت كما في تجربة ماليزيا للتخلص من تبعية صندوق النقد " على تطبيق برامج وطنية بدلاً من وصفات الصندوق ، فقد كانت تركيا تأخذ القروض من صندوق النقد منذ العام ١٩٥٨ ، وبشروط وصفات الصندوق، والتي تتضمن حرية دخول المال الأجنبي مع خصخصة المشاريع،

وفي نهاية التسعينيات تفاقمت الأزمة ، مع ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات التضخم وارتفاع عجز الموازنة وانخفاض الاحتياطي الأجنبي مع تراجع الاستثمارات .

وفي العام ٢٠٠١ شهدت تركيا أزمة اقتصادية حادّة ، فقررت الحكومة التفاوض مع الصندوق لشروط خفيفة ، حيث ساهم الخبير الاقتصادي التركي كمال درويش في وضع برنامج إصلاح ملائم للاقتصاد التركي، تم فيه ضبط حركة العملة الأجنبية ومنح صلاحيات واسعة للبنك المركزي للتحكم بأسعار الصرف ، مع دعم الانتاج المحلي مما اتاح لتركيا سداد ديونها للصندوق، وفي العام ٢٠١٣ تمكن البنك المركزي التركي من سداد آخر دفعة من ديون صندوق النقد البالغة ٤١٢ مليون دولار"[٦١] .

وهكذا تقفز تركيا إلى مصاف الدول التي تعتمد على قدراتها الذاتية ، ولتصبح من الدول التي تمتلك اقتصاداً متيناً يوازي اقتصاديات الدول الكبرى .

ان هناك هدفين أساسيين للقروض الكبيرة :

الأول : إن أموال القروض سوف تعود إلى الشركات الضخمة التي سوف تعمل في تلك البلدان المقترضة ، وتسترجع هذه الشركات أموالها بطرق شتى .

والثاني : العمل على أن تبقى تلك البلدان المقترضة مدينة إلى الأبد ، العمل على افلاسها ، وتصبح فريسة للدول الكبرى في استخدام أراضيها أو انشاء معسكرات عليها أن دعت الحاجة لذلك، أو استغلال خيراتها من الموارد الطبيعية كالبترول وغيره[٦٢] .

إن الخضوع تحت ربقة الدول المدينة سيضمن ولائها السياسي لها ، وبالوقت نفسه تعيش تلك الدول الكبرى برفاهية ورغد بالأموال التي تجنيها وتمتصها من هذه الدول ، وبالتأكيد كلما زادت قيمة القرض كلما كانت ارباح الشركات والدول العائدة إليها أكبر .

إن الاستهانة بمصير الشعوب الفقيرة والتلاعب بخيراتها ومستقبل اجيالها سيمهد للجريمة المنظمة ، والواقع يقدم لنا مثالاً واضحاً فرؤساء المافيات غالباً يبدؤون مجرمي شوارع ولكن بمضي الزمن يصعدون الى

القمة ويحسنون من مظهرهم وكأنهم أبرياء شرفاء يعملون في اعمال مشروعة ويرتدي مجتمعهم عباءة مجتمع مستقيم أخلاقياً يسارعون بإعانة البائسين فيمنحوا القروض والمساعدات والدعم للأعمال الخيرية وينالوا التقدير من المجتمع ، ولكن حين يعجز المدينون عن سداد الدين ينقض عليهم قراصنة الاقتصاد لينهبوا خيرات البلد ويشددوا قبضتهم ثم ليسددوا الضربة تلو الأخرى وأخيراً يشنوا الحرب عليها[٦٣] .

وللدلالة على ذلك " إن رئيس البنك الدولي روبرت مكنمار يُعدّ أنموذجاً مثاليا لذلك فقد انتقل من منصبه كرئيس لشركة سيارات فورد إلى وزيراً للدفاع في عهدي الرئيس كنيدي والرئيس جونسون ثم ترأس روبرت البنك الدولي لمدة ١٣ عاماً أكبر مؤسسة مالية في العالم "[٦٤] .

المبحث الثالث :

الاقتصاد الإسلامي والتعاملات الربوية وآثارها الاقتصادية

المطلب الأول :

حرمة التعامل الربوي في البناء الاقتصادي

يتصور البعض أن صندوق النقد الدولي الملاذ الأخير للدول التي على حافة الإفلاس ، وما عليها إلاّ قبول "عرض الصندوق وتنفيذ شروطه ، حتى لو ترتب على ذلك السقوط في الفخ والوقوع تحت سيطرة الصندوق وشروطه مع ديون لا فرار منها بل فوائد متركبة على هذه الديون لتسبب في النهاية تدهور الوضع المالي وانهيار البلد "[٦٥] .

ومن سياسة صندوق النقد الدولي بإقراض الدول المساهمة فيه والتي تعاني من مشكلات في تسديد ديونها والوفاء بالالتزامات قبل الدول الأخرى المساهمة ، بشروط منها : أن تبدأ في القيام بإصلاحات اقتصادية تكون لصالحها وصالح الدول المنتمية للصندوق أيضاً مع إزالة لصعوبات التي تعترض تنميتها[٦٦].

ولما كانت كل قروض صندوق النقد والبنك الدوليين تعتمد على فائدة قد تتضاعف عند الفشل في التسديد فيعد منح هذه القروض " ليس الهدف منه مساعدة البلدان الفقيرة و تطوير اقتصادها البنى التحتية ، ولا الحد من الفقر والمجاعات ، بل كان الهدف هو استدراجها للوقوع في فخ المديونية ، وذلك للحصول على تنازلات ما كانت تستطيع الحصول عليها الرأسمالية المالية الدولية "[٦٧].

أولاً : ان النظام الاقتصادي الإسلامي يجعلنا لا نحتاج استيراد نظام اقتصادي غربي أو شرقي، إذ إن مبادئ الاقتصاد الإسلامية فيها من الأسس ما يجعلها قادرة على إدارة شؤون الدولة المالية دون التأثر بنظام الاقتصاد الرأسمالي ، بدليل عدم تأثر المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالربا عند حدوث الأزمات المالية العالمية .

إن النظام الاقتصادي نظام أخلاقي يعنى بالإنسان قبل الارباح ، خاصة إذا علمنا أن كبرى الشركات الرأسمالية ترمي مئات الاطنان من فائض الحبوب والسكر في البحر خوفاً من تدني الاسعار العالمية ، بينما الملايين من الشعوب الفقيرة تموت جوعاً .

إن هناك أمر يجب أن نقرره وهو أن الصندوق والبنك الدوليين ليسا مؤسسات مسؤولة أو معنية لحل مشاكل الدول الاجتماعية أو هما مؤسسات خيرية تحل مشاكل الفقر والبطالة ، بل هما مؤسسات معنية أولاً وآخراً بالاقتصاد بعيداً عما تؤول إليه النتائج الاجتماعية .

ثانيا: أن الكسب المادي في الإسلام وتنمية الثروة لا يعتمد على الاستغفال في البيع ، وهو ما يسميه الفقهاء بيع الغرر " هو أن يقول المشتري للبائع اشتريت هذه الحاجة بسعر السوق ، أو بما يبيع به الناس ، أو بما بعتها به او اشتراها فلان أو بقيمتها إذ لم يكن معروفاً للمتعاقدين والثمن بهذا مجهول ، وهذا هو الغرر الذي يمنع صحة العقد"[٦٨].

هذا إذا عرفنا أن أزمة الرهن العقاري التي اصابت كل الدول والبنوك التي تتعامل ببيع الغرر

ففي عام ٢٠٠٨م حدثت أزمة اقتصادية عالمية اطلق عليها أزمة الرهن العقاري " كانت بداية الأزمة من السوق العقاري والذي اعتمد في تنشيطه (زيادة الطلب على العقارات) على جذب عملاء جدد للدخول إلي هذا السوق من خلال تساهل البنوك في منح القروض العقارية لأشخاص لن يستطيعوا سداد هذه القروض ، فقامت البنوك بمنح هؤلاء الأشخاص قروض تمويل عقاري طالما يتم التأمين علي سداد هذه القروض من جانب شركات التأمين "[٦٩] .

وهذا الاستغفال المقصود من الطرفين هو أحد أهم أسباب الازمة ، أو إنه يمكن أن نقول عنه بيع المضطر وقد نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعن علي رضي الله عنه قال :

(نهى عن بيع المضطر ، وبيع الغرر ، وبيع الثمرة قبل أن تدرك)[٧٠] .

وكذلك من أسباب أزمة الرهن العقاري أن الشركات والبنوك بدأت تشتري تلك القروض والسندات للترابح فيما بينها ، وهذا مخالف لما نعرفه من ديننا الحنيف لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام : (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه)[٧١] ، وقد فصلنا الآيات الكريمة التي تنهى وتتوعد كل من يتعامل بالربا .

وبهذا كان الربا واحكام التعامل غير الإنسانية والجشع عند الغرب وصناديق الأموال أحد الأسباب لتلك الأزمة التي انهارت بسببها بنوك كبرى وصل عددها إلى ١٩ بنكاً خلال عام ٢٠٠٨.

كما إن هكذا بيوع بين البنوك والمشترين منهي عنها في الحديث الشريف : (لا ضرر ولا ضرار)[٧٢] .

بل إن هذا البيع هو الربا بعينه لأنه هنا " بيع الدين المؤجل لغير من عليه دين ، والدين هنا بنقود مؤجلة ، تباع بنقود بحالة أقل من قيمة الدين لغير من عليه الدين وهذا لا يجوز شرعاً"[٧٣].

وقال الشوكاني " قال الإمام أحمد أنه لا يجوز بيع المعدوم بمعدوم واجماع العلماء على عدم جواز بيع العينة وهو ان يبيع الدين بالدين [٧٤] .

نحن هنا لا نحاكم الغرب وفق شريعتنا الإسلامية ولكن نؤكد أن صندوق النقد والبنك الدوليين وكل المؤسسات الغربية شريكة بالجرم في التأثير على الدول الفقيرة وايقاعها بالإفلاس نتيجة للسياسات الربوية وما يلحق بها من اجراءات لا شرعية ولا انسانية .

إن مسألة عدم التعامل بالدين في الإسلام قضية عقائدية ؛ لأن التعامل به يعني محاربة الله في تعالى وهذا أمر لا يتفق مع الإسلام في شيء قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴾[٧٥].

المطلب الثاني :

الآثار الاقتصادية للتعامل مع صندوق

النقد الدولي والحلول المقترحة

١ . الآثار الاقتصادية للتعامل مع صندوق النقد الدولي

لم يشهد التاريخ الإسلامي على مر عصوره أن بلداً اسلامياً استدان من دولة غير مسلمة مبلغاً مالياً ودفع عليه فوائد باستثناء ما حدث في القرن العشرين وما نحن عليه الآن .

إذ إن سياسة صندوق النقد في الواقع" اشبه ما تكون بغزوات وحروب بين الجيوش ، إذ إنها تنتهك خصوصيات الدول وسيادتها ، بل وتخرب اقتصادها وبنيتها ونسيجها الاجتماعي ، من خلال تدخلاتها بشؤون تلك الدولة والتي يرفضها معظم ابناء تلك الدولة [٧٦].

إن سياسة صندوق النقد هي سلب الأموال بأي طريقة كانت ، والتسبب في تشريد الملايين من العوائل خاصة إذا علمنا سياسة الصندوق تسببت في خسارة ملايين الفرص من العمل الذي يليق بالإنسان الذي كرمه الله تعالى .

إن التعامل مع صندوق النقد ليس بالأمر السهل ، خاصة اذا علمنا أن ما وقع على الدول التي تعاملت معه وحاولت ان تتمرد عليه بدون ان تمتلك قوة الردع ، قد سببت لنفسها كوارث ، إذ إن من يقود سياسة الصندوق دول تمتلك من الامكانيات الهائلة والتي تنتظر فرصة للانقضاض على الشعوب الفقيرة والضعيفة .

فقد خططوا بحسب قولهم فيما لو " فشلوا وهو أمر مستبعد سيدخل اناس لا غنى عنهم عند الحكام مهمتهم الاعمال القذرة ويسمونهم أهل الاقتصاد الثعالب ، مهمتهم تصفية من يقف امامهم من الزعماء بصورة مباشرة او افتعال موتهم بحوادث عنيفة ، وعندما تفشل الثعالب كما حدث بالعراق وافغانستان ستتدخل الجيوش الامريكية لحسم الأمر عسكرياً [٧٧].

وهذا يعني أن الدول التي تحاول أن تتمرد على صندوق النقد الذي تديره القوى الكبرى ، سيقع فريسة للدمار والاحتلال العسكري بعد أن أصبح رهينة للقرار السياسي .

ولذلك وجدنا أنه ليس في العالم العربي والإسلامي فقط أن الصيحات بدأت تتعالى بوجوب الغاء صندوق النقد الدولي : واليوم توجّه إليه الاتهامات، ليس فقط من دول أفريقيا وجنوب آسيا، التي تكره غطرسة الصندوق، وإنما أيضاً من كبار رجال الأعمال في وول ستريت في نيويورك، ومن كبار المسؤولين في الدول ذات الاقتصاد القوي في أوروبا وآسيا ، فقد تعالت أصوات بوجوب الغاء صندوق النقد الدولي من رجال السياسة الغربيين الذين تتزايد عندهم الشكوك في كل المؤسسات الدولية ، مثل جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي الأسبق ، وعدد من أعضاء الكونغرس[٧٨].

وقد يتساءل البعض فيما لو عجزت الدولة المدينة عن السداد ، إذ لم يعد هناك أمامها إلاّ خياران :

الأول : انكار الديون والتوقف عن التسديد وهذا قد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية بل وحتى امكانية التدخل العسكري .

الثاني : للجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية، أي قيام الدولة بطرق أبواب الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة إذ تلجأ الدول الدائنة إلى الصندوق والبنك الدوليين " إلى (نادي باريس)[٧٩] للقيام بالتوسط بينها وبين الدول المدينة من اجل إعادة جدولة ديونها وبشروط جديدة تختلف تماماً عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون "[٨٠].

وفي ضوء هذه التحديات التي يعيشها العالم العربي والإسلامي ، لابد من مسار يتخذه المسلمون في حماية انفسهم وهم الآن في وضع الضعف وليس القوة ، ودليلنا على هذا قوله تعالى ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾[٨١].

وجاء في تفسير هذه الآية الكريمة معاني عديدة منها ، قال أبو علي الروذباري، في قوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾، فقال: " ظاهر الآية: إنه الرمي ، القوة هي الثقة بالله، قيل بسهام القِسي ، وفي الحقيقة رمي سهام الليالي في الغيب بالخضوع والاستكانة، ورمي القلب إلى الحق معتمداً عليه، راجعاً إليه عما سواه "[٨٢]

ويقول الشيخ محمد متولي شعراوي عن الآية اعلاه " إن التوازن السلمي بين الدول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي هو من يحفظ السلام العالمي حالياً ، ثم أن الحروب مكلفة اقتصادياً ، وبذلك أصبحت قوة الدول تعتمد حالياً على عناصر كثيرة من أهمها الاعلام والاقتصاد وليس بالسلاح لوحده[٨٣] .

ومن هنا ندرك أن جزء من هذا الاعداد هو البناء الاقتصادي المتين الذي يستوجب على الدولة الإسلامية أن تعده وتحافظ على بلدانها عدوها كحد أدنى ، فكانت المصارف الإسلامية أحد تلك الحلول الاقتصادية المطلوبة في عالم اليوم .

٢ . الحلول المقترحة للتخلص من صندوق النقد الدولي

تُعدّ المصارف الإسلامية هي أكبر الحلول التي يمكن أن تتجه إليها الدول الإسلامية في حالة احتياجها للأموال من أجل بناء الدولة ومؤسساتها .

إن المصارف الإسلامية هي جزء من منهجية الاقتصاد الإسلامي الذي يختلف جذرياً عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى بما في ذلك نظام الاقتصاد الرأسمالي الحر السائد مع هيمنة العولمة

فمنهجية الاقتصاد الإسلامي إذ تستهدف توفير مستوى الكفاية للجميع، وكذلك الأمن الغذائي والأمان بعيداً عن التعاملات الربوية ، بل تنتهج نظاما اسلاميا في التعامل الحلال .

فقد شهدت السبعينات تأسيس عدد من المصارف الإسلامية (المرجع رقم ٢) : بنك ناصر الاجتماعي (١٩٧١)، بنك دبي الإسلامي (١٩٧٥)، البنك الإسلامي للتنمية (١٩٧٥)، مصرف فيصل الإسلامي في كل من

القاهرة والخرطوم جنباً إلى بيت التمويل الكويتي عام (١٩٧٧)، ثم أعقبه البنك الإسلامي الأردني عام (١٩٧٨) ... ويشير التقرير المالي السنوي لمصرف الشارقة الاسلامي للعام ٢٠١٠م أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية في العالم بلغ أكثر من ٥٥٠ مؤسسة .

وتتميز المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى بما يلي :

١ – عدم التعامل بالربا في جميع المعاملات .

٢ – عدم التعامل بأي محضور شرعي ، في جميع المعاملات والخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي كبيع الغرر والغش والتدليس ونحو ذلك ، وباختصار شديد الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في العقود والخدمات وكل التصرفات .

٣ –رعاية مقاصد الشريعة من وجوب التنمية والعمران والتعمير والسعي لتحقيق مصالح الأمة في الاستثمار والتمويل والخدمات .

٤ – عدم وجود فوائد التأخير في البنوك الإسلامية .

٥ – كون الربح ناتجا فعليا وليس عبثاً ، مع مراعاة المشاركة في الربح والخسارة [٨٤].

وتتضح أهمية المصارف الإسلامية من خلال وظائفها الرئيسية :

(١) قضية إيمانية تتمثل بحفظ العقيدة الإسلامية .

(٢) قضية تجارية واقتصادية مربحة بعيداً عن التعاملات الربوية.

(٣) قضية استثمارية وبأرباح حقيقية ومنافسة صادقة .

ويرى كثير من الباحثين اختزال تلك الوظائف أو غيرها في خاصتين أساسيتين هما :"

(١) المعاملات في نطاق مبدأ الحلال والحرام.

(٢) عدم التعامل بالربا (الذي حرمه الله) أي : الابتعاد عن الفوائد الربوية "[٨٥] .

ومع هذا فهناك سلسلة من الاجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ايجابية في بناء اقتصاد وطني غير تبعي لأية جهة خارجية " سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي تساهم في حل الأزمة مثل ضبط النفقات وتنويع مصادر الدخل ، ومكافحة الفساد ، ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، وتبني مؤشرات الحكم الصالح "[٨٦].

الخاتمة

لابد لي بعد اتمام البحث أن اشكر الله تعالى على توفيقه واحسانه إنه نعم المولى ونعم النصير.

تُعد العقيدة الإسلامية الملاذ الآمن للشعوب الإسلامية من تقع في كوارث اقتصادية إذا ما طبقت تعاليمه واحكامها ، لما في الإسلام من التشريعات الكفيلة بنهضة الأمة وسيادتها ، وعلى رأسها حرمة التعامل الربوي حرمة ابدية ، إذ لم يدع أي فرصة أو عذر لمن يتعامل به وتوعد القرآن الكريم بعذاب الدنيا والآخرة ، واعتبر المسألة لها علاقة بالعقيدة الإسلامية ، بدليل أن من ينتهك حظر التعامل الربوي سيكون في حرب مع الله عز وجل، وهذا يتقاطع مع العقيدة الإسلامية التي توجب الاستسلام لأمر الله تعالى .

ومن خلال التجارب وجدنا أن الدول التي تعاملت مع صندوق النقد قد منيت بكوارث على الأصعدة الداخلية والخارجية ، بل لا يزال الكثير منها يرزح تحت تلك القيود ولن تستطيع الفكاك منه ، فخسرت على المستوى الاقتصادي والسياسي إذ أصبح القرار ليس بيدها وإنما بيد الجهات الدائنة لها ، مع وجود قلة من الدول قد استطاعت الخلاص من الصندوق ومن سياساته التدميرية ، وعلى رأسها ماليزيا وتركيا .

إن مسلسل السيطرة على العالم يأخذ أشكال شتى وتملك القوى الكبرى خيوط تلك اللعبة والتي من وراءها تريد السيطرة على العالم وتركيعه لقوى الاستعمار الجديد .

ومن الجيد أن هناك ممن صحا ضميرهم ممن كان يعمل بالصندوق الدولي فبدأ بكشف سياستهم والتظاهر ضدهم من أجل رفع الحيف والظلم عن الشعوب الفقيرة والضعيفة في عالم متوحش لا يعرف إلاّ المادة والاستغلال . والحمد لله أولاً وآخراً .

النتائج

بعد اتمام البحث وجدت مجموعة من النتائج وهي :

١ – إن التعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين لن يؤدي إلى حل مشكلة الدول الفقيرة .

٢ – إن سياسة صندوق النقد تؤدي بالنهاية إلى اخضاع تلك البلدان إلى سياسة الدول الكبرى.

٣ – من سياسة صندوق النقد زيادة معدل الفائدة عند عدم القدرة على السداد من خلا الذهاب لنادي باريس بشروط جديدة وتعهدات جديدة .

٤ – في تجارب الدول التي تخلصت من صندوق النقد دروس وعبر للآخرين وعليهم اتباعها للخلاص من القيود.

٥ - كل الذين تعاملوا مع صندوق النقد أصبحوا أكثر مديونية من السابق ولم يتجاوزوا محنتهم.

التوصيات

١ – ايقاف التعامل فوراً مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢ – التخلص من الديون المترتبة على الدولة بشتى الوسائل.

٣ – عدم تدوير الديون باللجوء إلى نادي باريس مهما كانت التحديات .

٤ – التعامل مع الصندوق العربي الإسلامي ودعمه بكل الأشكال .

٥ – عدم الوثوق بكل المؤسسات الغربية كونها ترتبط بدول كبرى ولديها أجندة سياسية.

٦ - ايجاد تكامل اقتصادي عربي إسلامي بعيداً عن كل المؤسسات الغربية .

٧ – اعتبار التعامل مع الصندوق جريمة بحق الدين والأمة .

٨ – حرمة التعامل شرعاً بالفوائد الربوية أياً كان مصرها بالنسبة للسياسة الفردية .

الهوامش

(١) ينظر : معالم شخصية المسلم ، للدكتور يحيى فرغل ، منشورات المكتبة العصرية ـ ١٣٩٩ ه ، ص ٧٩ ـ ٨٠

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٩٠ ـ ١٩١

(٣) هامِلْتُون ألكسندر روسكن جب (ت. ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م) هو مستشرق بريطاني. يعرف اختصارا بـ "H. A. R. Gibb". ولد في مدينة الإسكندرية ومن كتبه « إلى أين يسير الإسلام » ، و« اتجاهات حديثة في الإسلام

(٤) ينظر : منهج التربية الاسلامية ، محمد قطب ، دار دمشق ط٢، ص١١٩

(٥) سورة التوبة ، الآية ٣٤

(٦) سورة التوبة ، الآية١٠٣

(٧) سورة التوبة ، الآية٦٠

(٨) سورة سبأ ، الآية ٣٩

(٩) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، المحقق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة ، دار طيبة ، ٢٠٠٦ م كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، ٣ / ١٢٥٥ (١٦٣١).

(١٠) سورة الحشر ، الآية ٧

(١١) السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي أبو بكر ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣م ، ٧ / ٣٧ ، رقم الحديث ١٣٢٠٦

(١٢) تاريخ الأمم والملوك ، محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧ ، ٢/ ٥٧٩

(١٣) سورة العلق ، الآية ٦-٧

(١٤) سورة الإسراء ، الآية ١٦

(١٥) سورة النور ، الآية ٣٣

(١٦) سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أبو داود ، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون ،دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩ ، رقم الحديث (٣٤٧٧) قال الامام الالباني : خلاصة حكم المحدث : صحيح

(١٧) سورة النساء ، الآية ٥

(١٨) سورة النساء، الآية ٦

(١٩) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح ولد بقرطبة(٦٧١ هـ) حيث تعلم القرآن الكريم وقواعد اللغة العربية وتوسع بدراسة الفقه والقراءات والبلاغة وعلوم القرآن ، وهو يعتبر من كبار المفسرين وكان فقيهًا ومحدثًا ورعًا وزاهدًا متعبدًا.

(٢٠) الجامع لأحكام القرآن ،محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله ، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٦ م . المجلد الثالث ، ٥/ ٢٢

(٢١) سورة طه ، الآية ١٢٣

(٢٢) سورة طه ، الآية ١٢٤

(٢٣) ينظر : الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩)، الموسوعة العربية العالمية ، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة ط٢، ٢/ ٤٢٢

(٢٤) ينظر : مفاهيم خاطئة بشأن الاقتصاد الإسلامي – ماهية نظام الاقتصاد الإسلامي، عبد الحافظ الصاوي، الجزيرة ، ١٣-٢-٢٠١٧

(٢٥) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥

(٢٦) ينظر : مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي ، سناء رحماني وفتيحة ديلمي، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، ص٤-١٤

(٢٧) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، المحقق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة ، دار طيبة ، ٢٠٠٦ م ، رقم الحديث (١٦٠٥)

(٢٨) بو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، مجد الدين(٦٠٦هـ) المحدث اللغوي الأصولي ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١ / ٤٨٨)

(٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت، ١٩٧٩م ،١/ ٤١٧ ـ ٤١٨.

(٣٠) ينظر :الاقتصاد في ضوء الاسلام ، جمع ومراجعة محمد اسماعيل عيده ، وكالة الصحافة العربية ، مصر ، ٢٠١٨م ، ص٩

(٣١) أن يبيع السلعة بثمن مؤجل ، ثم يشتريها مرة أخرى نقدا بثمن أقل .

(٣٢) رواه أبو داود في كتاب البيوع باب في النهي عن العينة حديث رقم (٣٤٦٢) ، ٣/ ٢٧٤- ٢٧٥ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة

(٣٣) سورة البقرة ، الآية ٢٧٨-٢٧٩

(٣٤) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥

(٣٥) صحيح مسلم ، الامام مسلم بن الحجاج ، كتاب البر والصلة والآداب » باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، ٤/ ١٩٨٧ ، رقم الحديث ٢٥٦٤

(٣٦) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله ٣/ ١٢١٩ رقم الحديث ١٥٩٨

(٣٧) مسند الإمام أحمد ، رقم الحديث ، (٣٦/ ٢٨٨) ، قال المحدث الألباني – في صحيح الترغيب – الصفحة أو الرقم: ١٨٥٥ خلاصة حكم المحدث: صحيح

(٣٨) صحيح مسلم ، رقم الحديث (١٥٩٨)

(٣٩) اخرجه البخاري (٦٠٦٤) مختصراً، ومسلم (٢٥٦٤) واللفظ له

(٤٠) الحلال والحرام في الاسلام ، د. يوسف القرضاوي ، مكبة وهبة ، ص٢٦٣.

(٤١) ينظر : دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي ، د. يوسف القرضاوي ، مصر ، مكتبة وهبة ، ص٥٧

(٤٢) ما هو صندوق النقد الدولي؟ ، دافيد دريسكول ، ترجمة محمد حسن يوسف ، الجامعة الامريكية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص٧

(٤٣)ينظر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، عبد العزيز فهمي هيكل- دار النهضة – بيروت، ١٩٨٦، ص٢٨

(٤٤) ينظر : صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، ارنست فولف ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١٦م ، ص٢

(٤٥) ينظر : المالية الدولية ، رشاد العصار وعليان الشريف ، دار المسيرة ، ٢٠٠٠ م ، ص١٧١

(٤٦) صندوق النقد الدولي ، ص٢٩

(٤٧) ينظر : صندوق النقد الدولي ، ص٤٧

(٤٨) ينظر : صندوق النقد الدولي ، ص٤٧

(٤٩) ينظر : شروط الديون الخارجية ، مغاور شلبي علي ، باحث في شؤون الاقتصاد الدولي ، موقع الجزيرة على الشبكة العنكبوتية

(٥٠) ينظر : البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية ، د. صفوت عبد السلام عوض الله ، دار النهضة العربية، القاهرة ،٩٩٣ ،ص١١

(٥١) المالية الدولية ، موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، دار الصفاء ،عمان ، ٢٠٠٣ م، ص١٦٧

(٥٢) سورة البقرة ، الآية ٢٧٨

(٥٣) عن تجربة اليونان المؤلمة ودروسها ،ريم عبد الحليم – أسامة دياب ، ٧ يوليه ٢٠١٥ ، موقع الشروق على الشبكة العنكبوتية

(٥٤) ينظر : صندوق النقد الدولي ، ص٦٢

(٥٥) ينظر : مطالب المحتجين وضغوط صندوق النقد ، مناف قومان ، ١٩ يونيو ٢٠١٨ ، موقع العربي الجديد على النت

(٥٦) الاغتيال الاقتصادي للأمم ، جون بركنز ، ترجمة مصطفى الطناني ود. عاطف معتمد ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ص١٠

(٥٧) المصدر نفسه ، ص٢٥

(٥٨) ينظر : كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي ، منار العبري ،١٢/ ٢/ ٢٠١٩ ، الجزيرة نت

(٥٩) ينظر : كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي ، منار العبري ،١٢/ ٢/ ٢٠١٩ ، الجزيرة نت

(٦٠) مقابلة أجرتها معه صحيفة "بلومبرج" في الخامس من يوليو ٢٠١٧

(٦١) مجلة الوعي ، العدد (٣٩٣) ، ٢٦/ ٠٦/ ٢٠١٩م

(٦٢) ينظر : الاغتيال الاقتصادي ، ص ٣٩-٤٠

(٦٣) ينظر : الاغتيال الاقتصادي ، ص ١٦٢-١٦٣

(٦٤) الاغتيال الاقتصادي ، ص٥٢

(٦٥) صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، ارنست فولف ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١٦م ، ص٢٠

(٦٦) ينظر : ماهو صندوق النقد الدولي ، دافيد دريسكول ، ترجمة محمد حسن يوسف ، القاهرة ،١٩٩٢م ص٦

(٦٧) ينظر : صندوق النقد الدولي ، ص١٢٤

(٦٨) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ) ، دار الفكر، بيروت ، ٤ / ٥٤١

(٦٩) الأزمة المالية ٢٠٠٨ – أزمة الرهن العقاري – الأسباب والحلول ، محمد خطاب ،٢/ ٨/ ٢٠١٨ ،موقع اسود البيزنس على النت

(٧٠) رواه ابو داود واحمد ، وقال المناوي فيه انقطاع ، التيسير بشرح الجامع الصغير ،المناوي ، ٢/ ٤٧٢ والحديث منقطع

(٧١) سنن ابي داود كتاب البيوع ، رقم الحديث ٣٠٨١ ، وقد وثقه بن حِبَّان وَاحْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ

(٧٢) المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أبو عبد الله ، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٢ م ، ٢/ ٥٧٧، كتاب البيوع: باب النهي عن المحاقلة ، قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي

(٧٣) التورق حقيقته وحكمه ، د. حسن علي الشاذلي ، الموسوعة الفقهية ، وزارة الاوقاف ، ص٣٧

(٧٤) ينظر : نيل الاوطار ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث، مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ ١٩٩٣م ، ٦/ ١٥٧

(٧٥) سورة البقرة ، الآية ٢٧٨-٢٧٩

(٧٦) صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، ارنست فولف ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١٦م ، ص٢٠

(٧٧) ينظر : الاغتيال الاقتصادي ، ص٢٨

(٧٨) ينظر : حقيقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مجلة الوعي العدد ١٤٤ - السنة الثالثة عشرة – محرم ١٤٢٠ هـ – أيار ١٩٩٩م

(٧٩) نادي باريس (بالفرنسية: هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولّيين من ١٩ دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم مؤخرا (٢٤ يونيو عام ٢٠١٤) إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من ٢٠ دولة، وهى مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المدينونة بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. ويكبيديا الموسوعة الحرة

(٨٠) ينظر : شروط الديون الخارجية ، مغاوري شلبي علي

(٨١) سورة الانفال ، الآية٦٠

(٨٢) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ،أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني (ت١٢٢٤هـ) ،المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان ،الناشر: الدكتور حسن عباس زكي ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ ، ٢/ ٣٤٣

(٨٣) ينظر : تفسير الشعراوي ، محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) ، مطابع أخبار اليوم ،١٩٩٧م ، ٨/ ٤٧٧٩

(٨٤) ينظر : المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، د. علي محي الدين القره داغي ، وزارة الاوقاف ، قطر ، ١/ ٥٦٣

(٨٥) المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة ، المستشار عبد الملك يوسف الحمر ، أبو ظبي ، ص٧

(٨٦) الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي ، د. فال نغيمش و د . نسرين مصطو ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،٢٠١٧ .

المصادر والمراجع

- الاغتيال الاقتصادي للأمم ، جون بركنز ، ترجمة مصطفى الطناني ود. عاطف معتمد ، مكتبة الاسرة ، القاهرة
- الاقتصاد في ضوء الاسلام ، جمع ومراجعة محمد اسماعيل عيده ، وكالة الصحافة العربية ، مصر ، ٢٠١٨م
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ،أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني (ت١٢٢٤هـ) ،المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان ،الناشر: الدكتور حسن عباس زكي ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ
- البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية ، د. صفوت عبد السلام عوض الله ، دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٩٣ م
- تاريخ الأمم والملوك ، محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
- ١٤٠٧م
- تفسير الشعراوي ، محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) ، مطابع أخبار اليوم ،١٩٩٧م التورق حقيقته وحكمه ، د. حسن علي الشاذلي ، الموسوعة الفقهية ، وزارة الاوقاف
- دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي ، د. يوسف القرضاوي ، مصر ، مكتبة وهبة ،
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أبو داود ، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون ، دار الرسالة العالمية
- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي أبو بكر ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣م
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله ، دار ابن كثير ، دمشق بيروت ، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، المحقق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة ، دار طيبة ، ٢٠٠٦ م
- صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، ارنست فولف ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١٦م

- المالية الدولية ، موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، دار الصفاء ،عمان ، ٢٠٠٣ م
- المالية الدولية ، رشاد العصار وعليان الشريف ، دار المسيرة ، ٢٠٠٠ م
- ما هو صندوق النقد الدولي؟ ، دافيد دريسكول ، ترجمة محمد حسن يوسف ، الجامعة الامريكية ، القاهرة ، ١٩٩٦م
- المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، د. علي محي الدين القره داغي ، وزارة الاوقاف ، قطر
- المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة ، المستشار عبد الملك يوسف الحمر ، أبو ظبي
- مفاهيم خاطئة بشأن الاقتصاد الإسلامي – ماهية نظام الاقتصاد الإسلامي، عبد الحافظ الصاوي، الجزيرة ، ١٣-٢-٢٠١٧
- معالم شخصية المسلم ، للدكتور يحيى فرغل ، منشورات المكتبة العصرية ـ ١٣٩٩ ه
- مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي ، سناء رحماني وفتيحة ديلمي، المسيلة: جامعة محمد بوضياف
- منهج التربية الاسلامية ، محمد قطب ، دار دمشق ط٢
- الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩)، الموسوعة العربية العالمية ، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة ، ط٢
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، عبد العزيز فهمي هيكل- دار النهضة – بيروت، ١٩٨٦
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت، ١٩٧٩م
- مجلة الوعي ، العدد (٣٩٣) ، ٢٦/ ٠٦/ ٢٠١٩م
- حقيقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مجلة الوعي العدد ١٤٤ – السنة الثالثة عشرة – محرم ١٤٢٠ هـ – أيار ١٩٩٩م
- الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي ، د. فال نغيمش و د . نسرين مصطو ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،٢٠١٧

- شروط الديون الخارجية ، مغاور شلبي علي ، باحث في شؤون الاقتصاد الدولي ، موقع الجزيرة على الشبكة العنكبوتية
- عن تجربة اليونان المؤلمة ودروسها ،ريم عبد الحليم – أسامة دياب ، ٧ يوليه ٢٠١٥ ، موقع الشروق على الشبكة العنكبوتية
- مطالب المحتجين وضغوط صندوق النقد ، مناف قومان ، ١٩ يونيو ٢٠١٨ ، موقع العربي الجديد على النت
- كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي ، منار العبري ،١٢/ ٢/ ٢٠١٩ ، الجزيرة نت
- كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي ، منار العبري ،١٢/ ٢/ ٢٠١٩ ، الجزيرة نت
- مقابلة أجرتها معه صحيفة "بلومبرج" في الخامس من يوليو ٢٠١٧
- رد المحتاج ،٤/ ٥٤١
- الأزمة المالية ٢٠٠٨ – أزمة الرهن العقاري – الأسباب والحلول ، محمد خطاب ،٢/ ٨/ ٢٠١٨ ،موقع اسود البيزنس على النت
- ينظر : نيل الاوطار ، الشوكاني ، ٦/ ١٥٧
- ملخص البحث
- يُعدّ الاقتصاد اليوم من أكبر مصادر القوة التي ترتكز اليها الدولة ، ولذلك كانت العقيدة الإسلامية هي الضابط الذي على أساسه يمكن أن تحدد منهجية الاقتصاد وتحدد أركانه وشروطه ، خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الإسلامي يختلف كلياً عن اقتصاديات الدول الغربية الكبرى والتي تتحكم بمصائر الشعوب ، من خلال تحريمه للربا جملة وتفصيلا ومنعه لكل أشكال التعامل الربوي التي تتعامل الدول بها حالياً والتي يُعد صندوق النقد والبنك الدوليين شكلا من أشكال هذا التعامل الذي يسود العالم حالياً ، والذي مر بأزمات عديدة اودت باقتصاديات الكثير من البلدان التي تتعامل مع هذا الصندوق .
- ومن منطلق العقيدة الإسلامية ، يُعد التعامل مع صندوق النقد الدولي جريمة بحق الأمة الإسلامية ومساهمة في انهيارها واذلالها لشروط هذا الصندوق الذي دجاء لخدمة مصالح الدول الكبرى ، ولذلك فحرمة التعامل

معه أصبح من المسلمات شرعاً ، وأن الين الإسلامي يؤكد أن من يتعامل بالربا يُعدّ محارباً لله ولرسوله وفق ما قررته الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة .